الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

سياسات وزارة الصناعة
لتنمية المناطق الريفية في لبنان

إعداد

الباحث الإقتصادي

بسام جوني

تشرين الثاني 2021

سياسات وزارة الصناعة لتنمية المناطق الريفية في لبنان

نعرض خططنا وبرامجنا ومشاريعنا وإقتراحاتنا العملية المنفّذة وقيد التنفيذ والتي تطال التنمية الريفية مباشرة أو غير مباشرة كما يلي:

أولاً: على مستوى التخطيط الإستراتيجي لتنمية القطاع الصناعي ولاسيما التنمية الصناعية المستدامة في الأرياف:

1- **بتاريخ 2/ 6/ 2015 أصدرت وزارة الصناعة رؤيتها التكاملية للقطاع الصناعي** في لبنان "لبنان الصناعة 2025" بأهدافها الإستراتيجية الأحد عشر والعملانية السبعة وخططها الإستراتيجية التنفيذية الخمسية (2016-2020) و(2020-2025) وخططها التشغيلية السنوية.

وقد أدرجت الوزارة **سياسات التنمية الصناعية المستدامة ولا سيما في الأرياف** في رؤيتها التكاملية **(لبنان الصناعة 2025)** . وتضمّنت إستراتيجيتها التنفيذية الأولى (2016-2020) كافة المشاريع والمبادرات الهادفة لتطوير وتنمية القطاع الصناعي ولاسيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية في الأرياف ، ومن ثم تم تحديد الأنشطة والبرامج التي ستقوم بتنفيذها دوائر ومصالح وزارة الصناعة عبرخطط تشغيلية مفصلة لسنوات 2016-2017 و2018 و2019 و2020 و2021 . وقامت الوزارة بإنجاز التقييم السنوي لتنفيذ الرؤية التكاملية والخطط التشغيلية للسنوات المذكورة وذلك بهدف التحقق من مدى تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج والمشاريع والقيام بالتعديلات اللازمة (وفقاً للظروف الإقتصادية الطارئة) .

وتم إلحاقها بخطة إستراتيجية تنفيذية ثانية لتنمية القطاع الصناعي (2020-2025) وآلياتها التنفيذية التي تتواءم مع التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي (أزمة 17 تشرين أول 2019 - الأزمات الإقتصادية والمالية والنقدية الحالية) وعلى المستوى الدولي (أزمة كورونا - الأزمات الإقتصادية العالمية) ونشرتها على موقعها الإلكتروني .

2- **عام 2017 وضعت الوزارة الرؤية الاقتصادية الشاملة (لبنان- الاقتصاد 2025) للتنمية المستدامة** في مبادرة بنّاءة ومساهمة إيجابية وهادفة لوزارة الصناعة لتحديد سياسات لبنان الإقتصادية (وليس فقط الصناعية) الواجب إتخاذها على مستوى الماكرو - إقتصادي اللبناني

وعلى المستوى القطاعي، ولاسيما **التنمية الريفية المستدامة** ضمن الأبعاد البشرية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية والحوكمة الصالحة والتي تصب جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030. رؤية تراها الوزارة تصلح كقاعدة أساسية لوضع سياسة إقتصادية شاملة للبنان.
والرؤيتان تم ويتم تنفيذهما بأهدافهما وخطواتهما رغم الصعوبات والظروف والإمكانيات المتواضعة.

3- **عام 2018 وضعت وزارة الصناعة إستراتيجية المناطق الصناعية** للتنمية المستدامة 2030 القائمة على ستة ركائز :

- إقامة مناطق صناعية حديثة على طول الحدود اللبنانية مرتبطة ببعضها وبالمعابر الحدودية البرية وبالمرافيء على المتوسط بسكك حديد وبأنابيب الغازالمكتشف حديثاً في المياه الإقليمية اللبنانية.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية المحيطة ببيروت (17 منطقة).
- إنشاء مرفأ جاف في منطقة رياق لتخفيف الضغط عن مرفأ بيروت والمعابرالحدودية .
- إنشاء محطات توليد الكهرباء لامركزياً ضمن كل منطقة صناعية جديدة تنشأ ضمن المشروع لتغذيتها ومحيطها السكني.
- بناء نفق إصطناعي (مغطى كلياً بألواح شمسية لتوليد الطاقة المتجددة) مجهز بالكامل علي طريق بيروت- البقاع (من بحمدون حتى شتوره) يحفظ طريق البقاع مفتوحاً طوال العام بكلفة ووقت أقل من نفق حمانا المحكى منذ سنين.
- إنشاء تجمعات صناعية تكنولوجية، إبداعية وإبتكارية في كل منطقه ساحلية (من الناقورة جنوباً حتى العبده شمالاً).

أ- جذب مشروع المناطق الصناعيّة التمويلات التالية :

- التزامات ماليّة بقيمة 7 ملايين يورو من الحكومة الإيطاليّة، بالإضافة إلى مليون يورو كمنحة للدراسات الأوليّة
- 52 مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبّي EIB (زائد 4 ملايين يورو للخطط الهندسيّة كمنحة)
- وينظر البنك الأوروبّي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) حاليّاً في إمكانية تقديم قرض يقيمة 46 مليون دولار أمريكي
- تأمين مبلغ 11 مليون يورو من هولندا لإنشاء منطقة صناعية في المتين.

سوف تُستثمر جميع هذه المبالغ في تطوير البنية التحتيّة لهذه المناطق، حيث أنجزت الدراسات الأولية لثلاثة مناطق (القاع- بعلبك- تربل / قوسايا) .

تواصل الوزارة متابعة المرحلة الثانية من المشروع لتحريك التمويل الأوروبي لإنجاز الدراسات التنفيذية بهبة من EIB تحضيراً لبدء العمل بإنشاء المناطق الثلاث بدءاً من القاع وبعلبك . والعمل جار لتحديد مناطق أخرى تصلح للمشروع إستكمالاً للإستراتيجية الموضوعة.

ب- الفوائد الاجتماعيّة والإقتصاديّة والبيئيّة لمشروع المناطق الصناعيّة:

تتضمّن المرحلة الأولى من مشروع المناطق الصناعيّة (المواقع الثلاثة):

- إستضافة المئات من المصانع الجديدة والشركات القائمة التي ستنتقل إلى هذه المناطق الصناعية في الأرياف
- تشمل مختلف القطاعات: صناعات الأغذية الزراعيّة/ تصليح السيّارات وخدماتها/ البناء/ الصناعات الإبداعيّة وحاضنات الأعمال المحتملة/ تأمين حوالي 32,000 فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة (من بين حوالي 120,000 فرصة عمل جديدة للمشروع بأكمله وفق الإستراتيجية الوطنية)
- خفض كلفة الأراضي التي تحتاجها المنشآت الصناعيّة كما أكلاف النقل والطاقة واليد العاملة وبالتالي أكلاف الإنتاج
- تحسين جودة خدمات البنية التحتيّة (الطاقة والنقل وإمدادات المياه والاتصالات، إلخ.)
- تعزيز أمن الأصول الملموسة للشّركات (المباني والآلات والجرد المادّي)
- تحسين التخطيط البلدي (الفصل بين المساحات الصناعيّة والمساحات السكنيّة)
- تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 من خلال تعزيز الاستدامة البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة
- تطوير وتنمية شاملة ومستدامة للمناطق الريفيّة وتحسين نوعيّة الحياة للمقيمين فيها
- زيادة سلاسل القيمة من خلال تركيز الأنشطة الصناعيّة
- إنشاء التجمعات الصناعية (Clusters)
- إنشاء حاضنات الأعمال
- زيادة الابتكار عن طريق ربط التجمعات الصناعية (Clusters) بمراكز البحث والتطوير/الابتكار وإنشاء مراكز التكنولوجيا
- تحسين وتسهيل إجراءات تراخيص الإستثمار والتشغيل ووضع مناهج لجذب الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة

- زيادة القدرة التنافسيّة لصادرات المنتجات اللبنانيّة من خلال تحسين البنية التحتيّة للتصدير وتخفيض الأكلاف ورفع مستوى جودة المنتجات

4- **شاركت وزارة الصناعة في إجتماعات لجنة النهوض** الإقتصادية التي شكّلتها الحكومة اللبنانينة من مجموعة من خبراء الإقتصاد في القطاعين العام والخاص لوضع خطة إستراتيجية للنهوض الإقتصادي والإصلاح المالي على المستوى الماكرو إقتصادي وساهمت عبر مشاريعها وخططها للصناعة وللإقتصاد ككل على أمل أخذ ذلك بالأعتبار عند إقرار السياسات الإقتصادية الشاملة.

5- **نهاية عام 2018 وضعت الوزارة الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي (2018-2050)** القائمة على ستة أهداف إستراتيجية:

1 - مواكبة الثورة الصناعية الرابعة وتوجيه المجتمع اللبناني نحو الدخول فيها بكفاءة وكفاية وتشجيع البحث العلمي والتطويروالإبتكارفي جميع المجالات الصناعية والإقتصادية والعلمية لاسيما الذكاء الإصطناعي والعمل على زيادة مراكز الأبحاث وعدد الباحثين .

2- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي اللبناني والمساهمة في خفض عجز الميزان التجاري عبر زيادة حجم الصادرات الصناعية وتوسيع السوق المحلي للإنتاج الوطني وخلق فرص عمل جديدة للشباب اللبناني.

3- تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 ومابعدها حتى 2050 ولاسيما الأهداف ذات العلاقة بالقطاع الصناعي اللبناني.

4- زيادة تنافسية المنتج الصناعي الوطني من خلال تحسين جودة الإنتاج وكفاءته عبر إستخدام أدوات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي.

5- تأمين وتحصين الأمن الصناعي والتكنولوجي والمحافظة على تأمين مصالح لبنان الإقتصادية والتكنولوجية محلياً ودولياً بهدف تحقيق الأمن الإقتصادي وترسيخ السيادة التكنولوجية.

6- تحويل وزارة الصناعة إلى وزارة ذكية من خلال:

- الإرتقاء بدور وزارة الصناعة وتطويرها وترسيخ مرجعيتها، لاسيما في مجالات البحث والإبتكار والتطوير والذكاء الإصطناعي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- بناء قاعدة معلومات حديثة ومتطورة وإستخدام أدوات الذكاء الإصطناعي في حفظ وتصنيف وتحليل البيانات والمعلومات الإحصائية.
- القيام بالدراسات والأبحاث في مجالات الذكاء الإصطناعي والمجالات المواكبة والمرتبطة .
- مكننة جميع أعمال وخدمات الوزارة وتحسين جودة الخدمات العامة التي تقدمها.

- متابعة تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة وتحويله إلى منصة للذكاء الإصطناعي.
- خلق بيئة عمل تحث على المبادرة والإبتكار في جميع مجالات الذكاء الإصطناعي.

ثانياً : على مستوى سياسات تنمية وتطوير الصناعات ولاسيما الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والحرفية في الأرياف

1- توجيه القطاع الخاص ولا سيما المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر نحو الإستثمار في التكنولوجيا - إقتصاد المعرفة

أ- تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً عبر:

- إطلاق شعار "أبتكر في لبنان" بديلاً مكملاً لشعار "صنع في لبنان" منذ العام 2016 وتشجيع التوجه الإبداعي في الصناعة الوطنية.
- نشرالوعي بين اللبنانين المعنيين (ورش عمل - ندوات - دراسات- دورات تدريبية - إعلام مرئي ومسموع ....) حول أهمية الإستفادة من الأبحاث العلمية والإبتكارلتوظيفها في خدمة تحقيق النمو والإزدهار للإقتصاد اللبناني.
- التعاون مع الجامعات ومراكزالأبحاث والصناعيين والجهات الأجنبية المعنية في إقامة وتطويرمراكز البحث العلمي المتخصص لاسيما في المجالات التخصصية التي حددتها وزارة الصناعة في رؤيتها التكاملية "لبنان الصناعة 2025" كتكنولوجيا النانو، الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية والبرمجة (software) ، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية، الصناعات التدويرية.
- مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة والحرفيّة لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب الطبية ولوحات التحكّم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات أخرى وتهيئة بيئة الأعمال القانونية والإدارية والأخلاقية والتشغيلية بهدف تطوير وحماية وتنظيم العمل في مجالات

الأبحاث الصناعية والإبتكار لزيادة تنافسية المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية والخدماتية.

- التعاون العلمي والفني مع الجهات الأجنبية لتبادل التكنولوجيا والخبرات والعمل المشترك للتنمية والبحث والتطوير .
- مأسسة برنامج الأبحاث الصناعية (ليرا) بجعله جمعية علمية ذات منفعة عامة بمسمى " IRALEB ".
- إطلاق المنصة الإلكترونية التابعة لوزارة الصناعة التي تربط الجامعات ومراكز الأبحاث والمصانع والوزارة.

- العمل على مساندة القطاعات الإنتاجية التي ترغب في التقدم التكنولوجي ورعاية الإبتكارات الصناعية والإنتاجية.
- تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكوميّة وغيرالحكوميّة المعنية والجامعات والجمعيات والنقابات ومراكز الأبحاث.
- صياغة النصوص القانونية المناسبة التي تشجع على الإبتكار وتطويرها بإستمرار.
- الدفع لإقرارالقوانين التي تشجع على الدخول في الإقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.
- مواكبة الثورة الصناعية الرابعة بالاستناد إلى مقومات الذكاء الإصطناعي بما يسمح للبنان تطويرآليات مختلف مجالات المجتمع من خلال:
  - تبني وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي (2018-2050)
  - إدخال مقررات الذكاء الإصطناعي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية في لبنان، وإعطاء إهتمام أكبرللإختصاصات الأكاديمية العلمية (مثل الهندسة والرياضيات والإقتصاد والعلوم والتكنولوجيا وإدارة البيانات ..) والتعليم المهني والتقني.
  - تحفيز وتنمية مهارات التفكيرالإبداعي لدى الطلاب وتشجّيعهم على الإبتكار وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجات سوق العمل.
  - إنشاء برامج التدريب المهني والأكاديمي على مختلف المستويات التعليمية في مجالات الذكاء الإصطناعي وغيره من البرامج التكنولوجية، مع تحديد الأولويات على وضع برامج ودورات تدريبية للمهن مع أكبر عدد من العاملين المعرضين

لفقدان الوظائف بسبب نشوء مهام وظيفية آلية، إضافة إلى تشجيع وترسيخ ثقافة التدريب والتعليم المستمرين لمواجهة التطورالسريع في طبيعة الوظائف المطلوبة في المستقبل،

- التعاون مع القطاع الخاص على نشر ثقافة الإبتكار والتطوير والمبادرات على وسائل التواصل الإجتماعي بالموازاة مع الوسائل الإعلامية المختلفة.
- إنشاء برامج تدريبية على الإنترنت يمكن الوصول إليها على نطاق واسع في مجالات الذكاء الإصطناعي، الأمر الذي من شأنه أن يدرّب المواطنين على أساسيات وأدوات الذكاء الإصطناعي والتأثير الذي سيكون لها على المستقبل.

- تفعيل التوجه البحثي العلمي ونقل التكنولوجيا والتكامل المعرفي ودعمها داخلياً بالنصوص والموازنات المناسبة وخارجياً مع الدول والمنظمات بالإتفاقيات والهبات اللاّزمة.

ب- أحدثت الوزارة مركزها الداخلي للدراسات والأبحاث حيث عمل ويعمل موظفوها على إختلاف إختصاصاتهم على إصدار الدراسات والأبحاث والخطط في مختلف المجالات الإقتصادية (أكثر من ثمانين إصداراً) .

وكانت الوزارة السبّاقة في إدراج هدف "تشجيع إقتصاد المعرفة" من ضمن أهدافها العملانية السبعة (السادس) التي وضعتها في رؤيتها التكاملية (لبنان الصناعة 2025) والتي أصدرتها سنة 2015 ووضعت خطة إستراتيجية تنفيذية أولى (2016-2020) وثانية (2020-2025) تتضمنان البرامج والمشاريع لدعم هذا القطاع وتعمل على تنفيذهما.

- في هذا الإطار وضعت الوزارة دراسة إقتصادية مفصّلة حول **اقتصاد المعرفة** سنة 2017 تهدف الى زيادة الوعي بين اللبنانيين حول أهمية إقتصاد المعرفة ونشر فوائده على المستوى الإقتصادي والوطني وضرورة تحول إقتصاد لبنان من الإقتصاد التقليدي الى إقتصاد المعرفة . كما تحتوي الدراسة على خارطة طريق تمهّد لإنتقال الإقتصاد اللبناني الى إقتصاد المعرفة .

- كما وضعت الوزارة **الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي (2018- 2050)** بهدف إستخدام أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الإصطناعي وتطبيقها في القطاعات الصناعية وبناء قاعدة قوية في مجال البحث والتطوير والإعتماد على الذكاء الإصطناعي في تقديم الخدمات وتحليل البيانات وتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية وتخصصية قادرة على المنافسة ورفد الإقتصاد الوطني بالموارد والمساهمة في تطويره وديمومته وترسيخ الأمن الصناعي كركيزة أساسية للأمن الإقتصادي والمجتمعي والوطني .

- إضافة إلى ما سبق وفي ذات التوجه، تم إصدار دراسات تتعلق بالموضوع مثل : النانوتكنولوجي- الإبتكار - العملة الرقمية.....)

2- دعم وتطوير وتنمية الصناعات كافة ولا سيما الصناعات الحرفية في الريف

- التركيز بشكل متصاعد على الكشوفات والاجتماعات وتأمين الخدمات على ضرورة التزام المصانع تدريجيا بمعايير فنية وبيئية وصحية وقانونية وإدارية آخذين بالاعتبار القدرة المالية لكل مصنع والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. إضافة الى العمل المركز على مشاريع شاملة تطال شرائح واسعة من الصناعيين. هذه المعايير ومجالات العمل يمكن اختصارها بالآتي:
  - مستوى الانتاج ومساره الفني والتقني
  - جودة المنتجات لا سيما لجهة التزام المواصفات
  - ورش العمل والطاولات المستديرة لحل المشاكل وتبادل الخبرات والتوصل الى اقتراحات عملية قابلة للتطبيق والعمل المشترك
  - المناطق الصناعية الجديدة والقائمة
  - سلامة الغذاء بالانفراد او بالتعاون مع الادارات الأخرى

- دعم وتشجيع الصناعات اللبنانية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية (البرمجة، النانوتكنولوجيا، الميكاترونيك - الإلكترونيات، تصميم الأزياء، الصناعات الغذائية التقليدية الوطنية، الدواء، المجوهرات، الأعشاب الطبيعية والطبية ، مستحضرات التجميل.. .) عبر:
  - التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث والشراكة معها إنشاءً و/أو برامج ومشاريع
  - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل (القروض الميسرة - المنح- المساعدات من الجهات الدولية...)
  - دورات تدريبية - ورش عمل - إرشادات - إستشارات وتوجيه
  - تسهيل الحصول على التراخيص اللاّزمة
  - تسهيل عمليات التصدير وتأمين الأسواق الخارجية
  - رفع مستوى الجودة والسلامة في المصانع ومنتجاتها.
  - تقديم إرشادات وإستشارات وتوجيه

- تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية والسياسية مع الدول المستوردة لتأمين تبادل فاعل وعالي المستوى
- تسهيل ودعم عمليات إستيراد المواد الأولية للصناعات المعنية لتخفيض اكلاف الإنتاج وزيادة التنافسية
- خفض عوائق التصدير (خفض الرسوم وغيرها...)

- دعم قطاع الصناعات الحرفية اللبنانية (الصابون - الفخار - النحاس المزخرف عبر إستخدام تطعيم القماش بالنحاس والذهب والفضة- تصنيع السيوف والسكاكين والخناجر وأدوات المطبخ) من خلال:
  - تحويلها من حرفيات بسيطة إلى صناعات خفيفة قابلة للترخيص كصناعة.
  - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل (المؤسسات الدولية - الإتحاد الأوروبي- يونيدو...)
  - تقديم إرشادات وإستشارات وتوجيه (دورات تدريبية- ورش عمل..)
  - تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة
  - تسهيل عمليات التصدير وتأمين الأسواق المحلية والخارجية

- تشجيع المؤسسات الصناعية العاملة في لبنان على التكامل في ما بينها وعلى الإندماج والشراكة للتوسع وزيادة القدرة التنافسية وزيادة حجم الناتج الصناعي اللبناني من خلال:
  - إقرار قانون الدمج بين المصانع
  - تشجيع بناء التجمعات الصناعية (Clusters)
  - تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة
  - السير قدماً بالإستراتيجية الوطنية للمناطق الصناعية والتنمية المستدامة (2018-2030)

- تفعيل المؤسسات التي تعنى بتحسين جودة المنتجات اللبنانية الصناعية والزراعية لتتطابق مع المعايير الدولية من خلال:
  - تفعيل دور معهد البحوث الصناعية، ليبنور، كوليباك، مراكزالأبحاث العلمية- مصلحة الابحاث العلمية الزراعية- Qualeb)

- التعاون مع المنظمات الدولية وغيرالحكومية لتعميم وترسيخ مفاهيم الجودة والسلامة.

- زيادة تنافسية المنتجات اللبنانية في الأسواق العربية والدولية من خلال تخفيض أكلاف الإنتاج عبر:
  - فوائد مخفضة على القروض للقطاعات الإنتاجية،
  - ترشيد إستخدام الموارد (طاقة - مياه- مواد أولية - تمويل....)
  - تخفيض الرسوم والنفقات،
  - تمكين الصناعيين من دفع الفوائد بالليرة اللبنانية على القروض بالدولار
  - المكننة وتحديث الآلات
  - تشجيع اليد العاملة المحلية ، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج
  - تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية (كهرباء ونقل وإمدادات المياه والصرف الصحي والمعلوماتية والإتصالات والإنترنت ، ...) .
  - تسهيل التراخيص اللازمة
  - تصنيف العقارات الصناعية

- تنظيم عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغرعلى مختلف أنواعها وأعمالها في جميع المناطق ولاسيما الريفية منها عبر:

  - حثها على قوننة أوضاعها وتنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها من خلال :
    - تبسيط إجراءات الترخيص
    - توفيرحوافزمالية لها (إعفاءات ضريبية لعدة سنوات...) تسمح لها بالتطور والثبات.
    - الدورات التدريبية- التوجيه- التسهيلات المختلفة.
    - الإستفادة من التسهيلات في عمليات التصديرللوصول إلى الأسواق الخارجية
  - تحسين وتنظيم بيئة الأعمال عبر:

- إقرار القوانين التجارية الأساسية الواردة في القانون التجاري مثل العقود التجارية، وقانون الشركات (تسهيل وتبسيط : إنشاءها وتسجيلها، إقفالها وإفلاسها..).
- إقرار القوانين المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبتها وقانون المنافسة (مع الأخذ بالإعتبارخصوصية الإنتاج المحلي وضرورة دعمه وحمايته) وحقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك والمؤشرات الجغرافية وغيرها.

- دعم وتطوير الصناعات الدوائية

➢ ضمان جودة المنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية والجراحية وترشيد كلفتها ووضع برامج ضمان الجودة لخدمات الإستشفاء والرعاية الصحية الأولية.

➢ تعديل آلية تسعير الادوية باعتماد معايير علمية ومالية واضحة.

➢ إعتماد المختبر الطبي والصيدلي لدى معهد البحوث الصناعية بديلاً عن المختبر المركزي ليكون ركيزة أساسية للحفاظ على السلامة العامة في البلد والمختبر المرجعي للصحة العامة بالنسبة للتحاليل المخبرية الموثوقة.

➢ دعم الصناعات الدوائية اللبنانية وحمايتها وفتح الأسواق الخارجية امامها وإعتماد منتجاتها حصراً عند التشابه وضبط إستيراد الدواء من الخارج.

- تمت إقامة العديد من المشاريع المشتركة بين وزارة الصناعة والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني بالتعاون مع UNIDO والحكومة اليابانية والحكومة النمساوية والحكومة الإيطالية لدعم الموسسات الصناعية الصغيرة (Clusters) ضمن قطاعات المفروشات - البناء- الصابون - الأجبان والألبان - الجزّينيات (سكاكين - ملاعق – شوك حرفية..) عبر :

➢ إقامة عدة دورات تدريبية وورش عمل وتقديم إستشارات لتطوير المهارات (التصاميم - النوعية والجودة....)

➢ تقديم آلات ومعدات صناعية وفقاً لحاجة كل مؤسسة صناعية صغيرة (معفاة من الرسوم الجمركية) مموّلة من الجهات المانحة- UNIDO- Japan-Austria Italy)

➢ تشبيك العلاقات بين المصنعين والزبائن المحتملين وبين بعضهم البعض.

- متابعة حملة مراقبة أعمال المسالخ حرصاً على سلامة غذاء المواطنين اللبنانيين وضمان جودة اللحوم والتزام المسالخ بالشروط البيئية، بحيث تشمل كل المحافظات اللبنانية.

- متابعة تنظيم وقوننة قطاع تعبئة المياه وإعتماد آلية التتبّع للكشف على مصادر المياه والتأكّد من سلامتها مروراً بعمليات التعبئة والحفظ والتخزين والتوزيع وفق المعايير الصحيّة وشروط السلامة العامة."والكشف على المؤسسات التي تقدّم أصحابها بطلبات ترخيص في وزارة الصناعة واعطاؤهم مهل زمنية للتقيّد بالشروط الفنيّة المطلوبة واقفال المحطات غير المستوفية للشروط والتي لم تتطابق عيّنات المياه فيها مع المعايير الصحّية المطلوبة لمياه الشرب والتي لم تتقدّم بطلبات ترخيص وفق الأصول إلى وزارة الصناعة.

- قامت وزارة الصناعة بتشجيع ودعم صناعات جديدة : الأجهزة التنفسية - مستلزمات طبية- حيث تقدمت شركات مختلفة لديها إبتكارات وتقنيات متعددة بطلب الحصول على رعاية وزارة الصناعة، ومنها ما شكل تحد إستراتيجي للبنان متمثل بتصنيع "أجهزة تنفس" تتوافق مع المعايير والمقاييس الدولية، وهو الأول من نوعه في لبنان. (PMV206) هو أول جهاز تنفس إصطناعي صنع لبنان تم إنتاجه من قبل Machinery Phoenix ضمن مجموعة إندفكو ويجري إنتاجه بهدف التسويق بعد ان تم إعتماده من قبل المركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت وقد تم دعم هذا المسعى منذ بدايته من قبل وزارة الصناعة والمجلس الاستشاري العلمي لتطوير الصناعة اللبنانية.

- وضع خارطة طريق (Agro-Food Map) لتنمية الصناعات الغذائية بالتعاون مع يونيدو في مقاربة شاملة صناعية وزراعية لتشبيك وتنمية عناصر سلاسل التوريد الغذائية (من المزرعة الى طاولة الطعام)

- دعوة كافة المصانع إلى الإلتزام بالمعايير من أجل مقتضيات السلامة العامة، وحفاظاً على ديمومتها وسمعتها، والإستعداد لمواكبة عمل المصانع وتزويدها بالإرشادات والمعلومات المطلوبة في عمليات الانتاج الجيّد.

- إصدار القرار رقم 15/ 1 تضمّن إجراءات وقائية عامة لمصانع الأغذية لمواجهة وباء كورونا.

- إصدار القرار رقم 16/ 1 تضمّن " الإجراءات الوقائية العامة المطلوب إتّخاذها في المصانع باستثناء مصانع الغذاء".

- إصدار القرار رقم 17/ 1الذي يقضي بتعديل المادة السادسة من القرار رقم 114/1 بتاريخ 2016/8/8 الاجراءات والمستندات الواجب تأمينها لطلب الحصول على شهادة صناعية لمصانع تكرير و تعبئة المياه.

- صدور قرار مجلس الوزراء رقم 53 / 2020 القاضي باستثناء مصانع محددة من قرار التوقف عن العمل بناء على إقتراحات الوزارة.

- أطلقت وزارة الصناعة مبادرة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة لدراسة صناعة الأدوية لبنان ، ووضع سبل الدعم لها ولموادها الخام الإنتاجية بحيث يتم تخفيض فاتورة المستهلك اللبناني بنسبة 50 ٪ مما يوفّر نحو 300 مليون دولار من تدفقات العملات الأجنبية إلى الخارج.

- الإتفاق بين وزارة الصناعة ووزارة الصحة على إعطاء الأولوية لمصانع الأدوية اللبنانية في المشتريات والمناقصات العمومية شرط تطبيقها المواصفات العالمية المطلوبة حفاظاً على مستوى الجودة لضمان فاعليتها.

- المشاريع المشتركة مع UNIDO وUNDP و Fair Trade بمختلف المجالات الإنمائية التي تستهدف مختلف المناطق اللبنانية ولا سيما الأرياف منها، التي تطورت على مختلف الصعد في السنوات العشر الأخيرة.

- التواصل الدائم والمستمر مع الجهات الدولية المانحة

(….Japan -UNIDO -EU-Austria - Italian Cooperation) لمساعدة الصناعيين (تدريب- معدات صناعية ...)

- تأمين الحماية الإلكترونية (Antivirus –Firewalls) لأنظمة تكنولوجيا المعلومات في الوزارة

- عملت الوزارة على تطوير موقعها الإلكتروني وتقوم بنشر:

  - الدليل الإلكتروني للمصانع المرخّصة في وزارة الصناعة على الصفحة الإلكترونية للوزارة
  - النماذج الإلكترونية للإستفادة من خدمات وزارة الصناعة (النماذج الخاصة بالتراخيص الصناعية ـ النماذج الخاصة بطلبات الدعم والتحفيز الصناعي وغيرها .....)
  - موازنات ونفقات وإستدراجات عروض الوزارة بشفافية ووضوح
  - خطط وإستراتيجيات وزارة الصناعة والعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير ودراسات الجدوى الإقتصادية إضافة إلى التقارير الإحصائية للصادرات وواردات الآلات الصناعية

- تيويم الصفحة الإلكترونية للوزارة بشكل دائم عبر نشر الأخبار المتعلقة بالوزير وبالوزارة والتقارير الإحصائية والدراسات التي تم إعدادها في الوزارة إضافة إلى تغطية المؤتمرات الصحفية عند الضرورة

- يتم نشر إحصاءات بشكل دوري على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة وفي وسائل الإعلام - وفقاً لما يلي:
  - تقرير شهري عن الصادرات وعن حركة إستيراد الآلات الصناعية
  - تقرير نصف سنوي عن حركة التراخيص الصناعية
  - تقرير سنوي عن نظام الإحصاء الدائم
  - مكننة عملية إصدار الشهادات الصناعية إلكترونياً

- إصدار الخطط والإستراتيجيات للوزارة والعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير ودراسات الجدوى الإقتصادية إضافة إلى التقارير الإحصائية للصادرات وواردات الآلات الصناعية
- الاستمرار بتنفيذ النظام الاحصائي الصناعي الدائم
- تأسيس بنك Data المعلومات الصناعية عن كافة المصانع المرخصة ومتابعة إصدار المعلومات الصناعية بشكل دوري ومستمر (الإحصاءات حول الصادرات والواردات الصناعية وعمليات الترخيص سنوياً...)

3- **القوانين ، التشريعات التحفيزية والإعفاءات الضريبية وتمويل الإستثمار في المؤسسات الصناعية ولا سيما المؤسسات الصناعية الصغيرة والحرفية في الأرياف**

- نجحت وزارة الصناعة باعفاء الصناعيين من 50% من ضريبة الدخل على الصادرات وتعمل حالياً على :

  - إقرار مشروع قانون إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بدلاً من 50 % النافذ حالياً.
  - إقرار إقتراح قانون دمج المصانع بصيغة تحفيزية جديدة بضرائب تحسين عقاري لاتزيد عن 3% بدلاً من 10 %.
  - إقرار وتطبيق مشروع وزارة الصناعة لدعم الطاقة للصناعة لثلاث سنوات بانتظار تأمين بدائل.
  - إقرار مشروع مرسوم تنظيم المجلس اللبناني للإعتماد (COLIBAC) وتعيين مجلس إدارته ومديره العام والعاملين فيه.

- إنجاز إجراءات تعديل قانون إحداث وزارة الصناعة رقم 642 / 97 ومرسوم تنظيمها رقم 13173 / 98 .
- إنجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات الترخيص الصناعي رقم 8018 / 2002
- إنجاز إجراءات تعديل مرسوم التصنيف الصناعي (ISIC) رقم 5243 / 2003
- العمل على إقرار مشروع قانون المؤشرات الجغرافية (تسمية المنشأ من ضمنها) والعمل على التوسّع في تطبيقه لدعم التصدير والدفاع عن المنتجات اللبنانية وشعاراتها أمام المنافسة الشرسة.
- تثبيت مهلة 3 سنوات قانونا لإعادة التقييم الإستثنائية لعناصر الأصول الثابتة والعقارات الموجودة الثابتة .
- السعي الى زيادة معدل الإستهلاك للمعدات الصناعية لتشجيع الإستثمارات من 8% الى 20% بقانون.
- السعي لإقرار مشروع القانون الرامي الى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل حتى 5 % من نفقات الإنتاج الإجمالية.
- العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بتعديل المادة (17) من قانون الضريبة على القيمة المضافة لإعفاء المواد الأولية أو نصف المصنّعة والآلات والمعدات المستوردة للصناعة من هذه الضريبة .
- إقرار إقتراح القانون الرامي إلى تثبيت الأفضلية في المناقصات العامة للإنتاج الوطني بنسبة تفوق ال 20 % لصالح الصناعة الوطنية وإعطائها الأولوية ومنع إصدار دفاتر شروط معيقة للصناعة اللبنانية.

- التواصل المستمر مع مصرف لبنان لتسهيل عمليات التمويل للقطاع الصناعي.

4- إجراءات إدارية وإجرائية

- العمل على تعيين مجلس إدارة جديد للمجلس اللبناني للإعتماد (COLIBAC) وإنجاز المباريات اللازمة لتعيين مديره العام ومستخدميه لإطلاق عمله في إعتماد المختبرات وأجهزة إصدار الشهادات والمواصفات.
- دعوة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات للتعاون الفاعل مع وزارة الصناعة للمساعدة في إستكمال قوننة أوضاع المصانع وتسريع آليات الترخيص الصناعية وخدماتها (رقابة-إجراءات- متابعة...) لاسيما ضمن اللجان المشتركة للترخيص الصناعي.

5- المحافظة على البيئة وخفض نسبة الملوثات الصناعية ومكافحة التغير المناخي

- إلزام المؤسسات الصناعية بخفض إستخدام المواد الكيميائية الضارة في كل المجالات الصناعية إلى الحد الأدنى الممكن ومنع تسرّبها الى الهواء والماء والتربة والتوعية على حسن إستعمالها في التدريب والتعليم والإعلام من خلال:

  - الترخيص الصناعي الإخضر (الإلتزام البيئي)
  - الكشوفات الدورية
  - تفعيل مسؤولية البلديات وتعاونها مع الإدارات المعنية
  - تنظيم حملات توعويّة بأهميّة البيئة وسبل المحافظة عليها، وتنظيم حملات لتنظيف المناطق وعدم تلويثها وخاصّةً السياحية منها.

- حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة البيئية وعلى ISO 26000 حول المسؤولية المجتمعية
- التنسيق مع وزارة البيئة لجعل الصناعات صديقة للبيئة
- تشجيع إستعمال الأبنية الخضراء والموفرة للطاقة
- إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة إستخدام الطاقة والموارد بأشكالها كافة لتخفيف حجم التلوث على أنواعه والنفايات عبر فرزها من المصدر ومعالجتها بالطرق البيئية المناسبة.
- العمل على إنتاج مكونات التجهيزات والمعدات والألواح الشمسية وكل ما يلزم لتوليد الطاقات البديلة على أنواعها.
- العمل على تأمين مصادر طاقة بديلة أقل كلفة وأكثر فعالية (معالجة النفايات، التدوير، إستعمال الغاز- الطاقة الشمسية ،الطاقة البخارية، الهواء ،الحرارة الطبيعية من باطن الأرض....)
- نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة وترشيد إستعمال الموارد على أشكالها (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان...)
- العمل مع الجهات المصرفية والمالية المختلفة لتوفير قروض ميسرة للأبنية الصديقة للبيئة
- السعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة

- المشاركة الفاعلة في الأبحاث العلميّة لترسيخ مفهوم الإقتصاد الأخضر وتعميمه.
- العمل على إقرار قانون تحفيزي للمصانع يرمي الى تشجيع إستعمال الطاقة البديلة والمتجددة.
- إعطاء الدروس في المدارس حول البيئة الآمنة لترسيخ العادات الصحيّة والبيئية الصحيحة في الأطفال منذ الصغر.
- ترشيد إستعمال المبيدات الزراعية والأسمدة إلى الحدود الدنيا لتطوير وتعميم إنتاج النوعيات العالية والصحية من المتجات الزراعية الصناعية وتشجيع الزراعات العضوية.
- تطبيق النصوص القانونية البيئية الملزمة وتطويرها بما يتناسب.
- زيادة زراعة الأشجارفي المساحات الفارغة لزيادة تنقية الجو، والحد من الزحف العمراني وإنجراف التربة والمساهمة بضبط المتساقطات جوفياً.
- متابعة تنفيذ مشروع نهر الليطاني الحيوي بعد معالجته من التلوث والتفريع . وقد نجحت الوزارة بإجراءاتها السريعة والمتتابعة بخفض نسبة تلوث الليطاني صناعياً من حوالي 15% إلى مادون 1%.

- رفع كفاءة الإستفادة من الموارد المائية (تأمين المياه للشرب والإستعمال المنزلي والصناعي ، التوعية للحفاظ على الثروة المائية في التعليم والإعلام وفرض مايلزم لتحقيق هذا الهدف ، ترشيد إستعمال مياه الري، الحد من تلوث المياه...).

<u>وفي هذا المجال :</u>

بدأت وزارة الصناعة منذ سنوات العمل على تنفيذ الهدف الخامس من أهداف الرؤية التكاملية لوزارة الصناعة : **تشجيع الصناعات الخضراء** عبر :

- إعتماد نموذج إتفاقية التعاون الصناعي المتضمنة تشجيع الصناعات الخضراء في الإتفاقيات الدولية

  - تعديل نموذج اتفاقيات التعاون الصناعي لنشر مفهوم الصناعات الخضراء وتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة، وفقا للرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان، وورود وموافقة وزارتي العدل والخارجية والمغتربين على التعديل.
  - توقيع مذكرات تفاهم صناعية بين وزارة الصناعة وعدة دول أجنبية (أرمينيا - روسيا....) وعربية (الكويت - العراق- الأردن- مصر ..).

- توقيع إتفاقية شراكة وتعاون مع معهد البحوث الصناعية لتنفيذ عدة أبحاث ودراسات تبغي الوزارة منها فائدة وتركز على مفاعيلها تنفيذاً لرؤيتها التكاملية.

- نشر ثقافة ترشيد الطاقة والموارد والتوجه نحو الطاقات البديلة والمشاركة في توعية المؤسسات العمل على **فرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات الوزارة إلى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي**

- **وضع شروط بيئية وصحية في قرارات التراخيص ومراقبة تنفيذها من خلال الكشوفات الدورية التي تجريها وزارة الصناعة على المؤسسات الصناعية.**

- **التنسيق الدائم مع وزارة البيئة في ما يتعلق بفرض اجراء تقييم اثر بيئي او فحص بيئي مبدئي او تدقيق بيئي قبل صدور الترخيص بالاستثمار**.

- تحضير مشروع مع اليونيدو يهدف إلى الحد من إستخدام الأكياس البلاستيكية والقش في الإنتاج والإستعاضة عنها بمواد أخرى قابلة للتحلل البيولوجي أو ورق صديق للبيئة بانتظار التمويل.
- إطلاق مشروع دعم القطاعات الإنتاجية في لبنان وفي مشروع سلسلة إنتاج الزعتر بالتنسيق مع اليونيدو وباقي الشركاء
- بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 13 / 1 تاريخ 26 شباط 2020 ، تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصناعة والهيئة الوطنية لنهر الليطاني لمسح وفرض الإمتثال البيئي لجميع المنشآت الصناعية القريبة من حوض نهر الليطاني وتم إنجاز 3 حملات من الكشوفات والإجراءات التي قلّصت التلوث الصناعي إلى ما دون 1 % وتستكمل الإجراءات.

- حث الصناعيين للحصول على مواصفات الإدارة البيئية ISO 14000 و ISO 26000ضمن إطار تنفيذ بروتوكول التعاون مع جمعية الصناعيين ومؤسسة التميز للتعلم والريادة الموقع 6/11/ 2015 وإطلاق البرنامج الوطني لتمكين الصناعيين من تطبيق مواصفات الإدارة البيئية.

- **تشجيع الصناعات التدويرية** من خلال تسهيل الإستحصال على الخدمات المقدمة من الوزارة أو من الإدارات الأخرى . والعمل على فرض رسوم جمركية على تصدير المواد الصالحة للتدوير (البلاستيك –ورق – كرتون - حديد)

- المشاركة إلى جانب الصناعيين في الإجتماعات التقنية التي عقدت في الجامعة الأميركية للإطلاع على أفضل التقنيات والممارسات الجديدة المستخدمة في مكافحة التغير المناخي **وتقديم مداخلة مهمة حول دور وزارة الصناعة الفاعل في تطبيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة والمشاركة الفاعلة في وضع التقرير التقييمي.**

- الإتفاق مع الجانب الصيني منذ سنوات على إقامة دورات تدريبية سنوياً بالمواضيع التي تختارها وزارة الصناعة، إضافة إلى الإهتمام بتمويل مشاريع تنموية تقوم بها الوزارة خلال السنتين الماضيتين.
- توقيع مذكرة تفاهم مع فرنسبنك لتشجيع العمل المشترك وإيجاد فرص تمويل للصناعيين في **مجال الطاقة المستدامة وتشجيع الصناعة الخضراء**.
- إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة إستخدام الطاقة والموارد بأشكالها كافة وتشجيع الصناعات التدويرية (Recycling) لتخفيف حجم التلوث والنفايات الصناعية وتخفيض أكلاف الإنتاج وتحقيق الإنتاج المستدام.

➢ تحضير مشروع "E-Waste Project" إلذي يهدف إلى إعادة إستخدام النفايات الإلكرونية في القطاع العام، وهولا يزال في مرحلة التأسيس وبانتظار تأمين التمويل اللازم. وقد ساهمت وزارة الصناعة واليونيدو في إعداد إستمارة لجمع البيانات الإحصائية عن النفايات الإلكترونية الناتجة عن عمل الإدارات .

- السعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة

➢ **تم إطلاق المرحلة الثالثة من مشروع Medtest الإقليمي (ثماني دول) المموّل من الإتحاد الأوروبي وبالتعاون مع UNIDO والذي يعتبر عنصراً من عناصر برنامج Switch med الهادف إلى تحسين كفاءة إستخدام الموارد (مياه ـ طاقة ـ مواد اولية) في عملية الإنتاج (الإنتاج المستدام) بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبرتخفيف نسبة التلوث (معالجة المياه الصناعية) والإنبعاثات وكلفة الإنتاج.**

➢ تحسين إجراءات التدقيق البيئي في زارة البيئة لتشمل عناصر كفاءة إستخدام الموارد.

- وضعت الوزارة تقريراً موجزاً حول المبادرات والسياسات التي أطلقتها وزارة الصناعة والمبادرات المستقبلية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 (SDGs). يتضمن هذ التقرير، موجزا حول أهم المبادرات والسياسات والخطط الإستراتيجية التي أطلقتها وزارة الصناعة حتى نهاية العام 2017 . كما يتضمن التقرير كيفية مقاربة وزارة الصناعة لموضوع تطبيق اهداف التنمية المستدامة أجندة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة ،حيث كانت وزارة الصناعة السباقة في هذا المجال عبر التركيز في خطتها الإستراتيجية على التنمية الصناعية بأبعادها الثلاثة : الإقتصادية ،البيئية، الإجتماعية والهادفة الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030. ومشروع المناطق الصناعية المستدامة وإستراتيجيته حتى العام 2030 كمشروع متكامل ركيزة أساسية ومحورية للتنمية المستدامة في لبنان.

- المشاركة الفاعلة في إجتماعات اللجنة الوطنية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 والتي أستمرت على مدى سنة كاملة والعمل على نشر مفاهيم (التخصصية ـ التكامل في الإنتاج والإستهلاك المستدام ـ الحفاظ على البيئة- المسؤولية المجتمعية...) والتي تضم ممثلين عن

القطاعين العام والخاص . حيث كان لنا الدور الفاعل في تحضير التقرير الطوعي للبنان (VNR) 2018 والذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة.

- تفعيل أنشطة المركز اللبناني للإنتاج الأنظف LCPC الملحق بمعهد البحوث الصناعية.

6- تشجيع الصادرات

- التواصل مع سفراء بعض الدول العربية والأجنبية لتعميق التعاون والتبادل لاسيما في مجالات :
  - رفع العقبات والعراقيل التقنية لتسهيل التبادل.
  - تعميم إتفاقيات الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة والمواصفات لتسهيل التبادل لمصلحة لبنان والدول المعنية.
  - تأمين مشتقات البترول لزوم الصناعة باسعار مخفضة.
  - تسهيل تأمين مواد أولية للصناعة بتسهيلات مالية حكومية .
  - إعتماد مبدأ المقايضة (TROC) بالمنتجات حيث يمكن مع دول لدينا معها حاجات متبادلة.
  - العمل على تطبيق مبدأ الضمان أو التأمين على أكلاف المواد الأولية المصدرة إلى لبنان بدلاً من الإعتمادات المصرفية، الأمر الذي يؤخر دفع الأموال مسبقاً لشراء المواد إلى ما بعد إنتاجها وبيعها بما يؤمن التمويل الذاتي لكل عملية إنتاجية .

<u>وفي هذا المجال:</u>

- قامت الوزارة بحث دول الإتحاد الأوروبي والدول العربية والصين والهند وغيرها لزيادة وارداتهم من لبنان:

  - وزارة الصناعة كانت السباقة في وضع تقييم لإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2016 وتحديد إستراتيجية تفاوضية لمراجعة الإتفاقية وبدأت عملية المفاوضات المستمرة والحثيثة بهدف تسهيل وصول الصادرات اللبنانية إلى الإتحاد الأوروبي.

  - إنجاز تقييم شامل (October 2021) لمختلف الإتفاقيات الدولية وسبل تحسين وضع لبنان فيها (الشراكة الأوروبية - التيسير العربية - الإفتا- بريطانيا.....).

- إتخاذ إجراءات حمائية تجاه منتجات تركية وصينية .

- التواصل مع جهات دولية لتسهيل التبادل والمعاملة بالمثل (العراق - سوريا- مصر- السودان - الميركوسور - أغادير- الإتحاد الاوروبي...)
- مشروع دعم الطاقة المنجز منذ أكثر من سنتين ومحال على مقام رئاسة مجلس الوزراء منذ أكثر من سنة وأعيدت إحالته منذ أشهر.
- ترسيخ آليّة التواصل الدائم مع البعثات اللبنانيّة في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجيّة والمغتربين ومع البعثات الأجنبيّة العاملة في لبنان والمنظّمات الدوليّة لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانيّة وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.
- المشاركة في الاجتماع التشاوري الذي عقد في وزارة الخارجية مع ممثلين لشركة Mckenzy وتم في هذا الإجتماع تقديم الرؤية والخطط الإستراتيجية لوزارة الصناعة التي تبنّتها Mckenzy بكاملها وذكرت ذلك في دراستها.
- عقد إجتماعات متتالية مع البعثات الدبلوماسية البريطانية خلال السنتين الأخيرتين بهدف التحضير لعقد إتفاقية ثنائية بين لبنان وبريطانيا بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (Brexit) ووضع ملاحظات الوزارة عليها وتسجيل تحفظاتها، إضافة إلى وضع دراسة إقتصادية معمقة عن Brexit وتداعياتها على إقتصاديات دول العالم ومنها لبنان مطلع عام 2017.
- عقد إجتماع تنسيقي مع الوزارات المعنية ومن ضمنها وزارة الخارجية والمغتربين (دبلوماسيين وملحقين إقتصاديين وغيرهم) للتحضير لعقد إتفاق ثلاثي بين لبنان وقبرص واليونان.
- تشكيل وحدة عمل مشتركة مع وزارة الخارجية والمغتربين - مديرية الشؤون الإقتصادية للتنسيق وحل المشاكل حيث يلزم مع الدول والجهات الأجنبية.
- متابعة ملف اللجنة الفرعية بين لبنان والإتحاد الأوروبي منذ العام 2014 حول التجارة والصناعة والخدمات والتواصل مع الجهات المعنية حول المواضيع المختلفة ومنها المشاكل التي يواجهها لبنان لدى التصدير، وعقد إجتماع عبر الفيديو مع الخبراء الأوروبيين.
- التنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين والمفوضية الأوروبية ووزارة الإقتصاد والتجارة والجهات المعنية وعقد ورشة العمل و video conference حول الإنضمام إلى الـ European Enterprise Network (EEN) في المفوضية الأوروبية.

7- الحد من الإستيراد

- دعم الصناعات الدوائية المحلية وتصنيع جنريك الأدوية الأجنبية وتشجيع إستهلاكها على المستوى المحلي من خلال إلزام المؤسسات الصحية والضامنة الحكومية باستخدام الصناعة الوطنية حصراً عند وجودها، بدلاً من إستيراد الأدوية الأجنبية لتوفير الحد الأعلى الممكن من كلفة الإستيراد البالغ حوالي 1.3 مليار دولار سنوياً.

- ضبط إستهلاك الأدوية وتخفيض حجم هذا الإستهلاك باستعمال الحد الأدنى الضروري فقط.

- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل أمام الدول التي لا تسمح بتسجيل الدواء اللبناني كما الدول التي تضع عراقيل تقنية امام الصادرات اللبنانية على إختلافها.

- إعتماد مختبرالأدوية والمستحضرات الطبية لدى معهد البحوث الصناعية كمختبر مركزي للدواء توفيراً للوقت والجهد والنفقات.

- تفعيل إعتماد وسائل حماية الإنتاج الوطني في حالتي الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها أمام السلع الأجنبية على الدول التي لا إتفاقيات تجارية معها (الصين- تركيا .....) التي أغرقت وتغرق الأسواق اللبنانية بسلعها وتسبب الضرر الجسيم للصناعة الوطنية (منافسة شرسة – بطالة – إقفال مصانع...) .

- تخفيض حجم إستيراد السلع التي يوجد لها مثيل في الصناعة المحلية تدريجياً (الأدوية الجنريك- الألبان والأجبان والبيض- العسل - مواد التنظيف والصابون ...) من خلال :

  - العمل إعلاميا وإعلانياً على نشر الوعي حول ضرورة إستهلاك الإنتاج الوطني بديلاً وتخفيض بدلات الإعلان للمنتجات اللبنانية مقارنة مع المنتجات المستوردة.

  - رفع الرسوم الجمركية عند الضرورة القصوى على المستوردات علمياً وقانونياً من الدول التي لا إتفاقيات لنا معها على الأقل لإعطاء الأفضلية للصناعة الوطنية في السوق المحلي وتخفيض فاتورة الإستيراد بالعملات الصعبة.

  - تفعيل الرقابة على المنتجات المستوردة من الخارج إستناداً للمواصفات الوطنية، حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك.

- تشجيع التكامل بين قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات لتحريك عجلة المنظومة الإقتصادية من خلال زيادة التعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية .
- تسهيل إجراءات الإستيراد من أجل الإنتاج الوطني (المواد الأولية، المعدات والآلات الصناعية...) والحاجات الأساسية للتصدير(شهادات المنشأ – الشهادات الصناعية- نقل داخلي – دعم وحماية ....)
- تخفيف الرسوم والأعباء المالية المترتبة على النقل والتواصل (مرافئ، شحن...) وإعادة تنظيم إجراءات ورسوم الجمارك وإدارات المرافئ والمطارات.

- تحضير الإتفاقيات الثنائية على أساس تسهيل التجارة وتحفيز الصادرات اللبنانية، بالإضافة إلى تسريع المفاوضات من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع ضمان مصلحة القطاعات الإنتاجية الوطنية (الصناعية والزراعية).
- مراجعة جميع الإتفاقيات التجارية بين لبنان وشركائه التجاريين والعمل على تعديلها قدر الإمكان لمصلحة لبنان.
- تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج ولاسيما في الدول الخليجية (السفراء – رؤساء البعثات الدبلوماسية – الملحقين الإقتصاديين...) والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبيّة وسفاراتها العاملة في لبنان.
- التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة بإستمرار على المستوى الإقليمي (خليجياً وعربياً) والدولي.

<u>وفي هذا المجال:</u>

- تعمل الوزارة حيث يمكن على رفع الرّسوم الجمركيّة على بعض السّلع المستوردة والمنافسة للسّلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم.

- اما بالنسبة لبقية الدول، فإن الوزارة بدأت منذ ثلاث سنوات على وضع وتطبيق سياسات وقائية من خلال التحضير لملفات السلع الممكن حمايتها ودعمها من أجل خفض حجم الواردات إلى لبنان. العمل حيث يمكن على رفع الرّسوم الجمركيّة على بعض السّلع المستوردة والمنافسة للسّلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم.

- بتاريخ 2020/5/12 صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم 13 والمتعلق بقرار التحديد النهائي الذي فرض بموجبه رسم إغراق على الواردات من منتج قضبان وزوايا وقواطع وأشكال خاصة profiles من الألمنيوم بالإضافة إلى فرض رسم على السكر والزيوت النباتية .

- فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم. تم إصدارالقرار رقم 1/69 تاريخ 2018/5/3 لإجازة الإستيراد لجميع منتجات المعكرونة والشعيرية المعبأة والمستوردة من الخارج وتم تأجيل قرارين آخرين، إضافة إلى الألمنيوم والترابة والكابلات وتصدير الورق .

8- **المعارض ومراكز البيع**

- التعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة وإيدال لتنظيم المعارض الوطنية والدولية الفعلية والإفتراضية والمشاركة فيها لتثبيت موقع لبنان على الخارطة الإقليمية والدولية الإقتصادية والعلائقية.
- تفعيل الإعتماد على المنصات الإلكترونية بديلاً عن المعارض الفعلية للترويج للمنتجات اللبنانية كما للتوجيه العلمي والتسويق والإستيراد الضروري وفتح مجالات التعاون والشراكات.
- إعتماد مقرات دائمة أو شبه دائمة داخل لبنان وخارجه كمراكز بيع وتسويق المنتجات اللبنانية بالتعاون مع الإدارات والبلديات المعنية والقطاع الخاص والسفارات والمنظمات الدولية وغير الحكومية.

<u>وفي هذا المجال:</u>

- تم الطلب من مجلس الوزراء الموافقة على تخصيص إعتمادات بقيمة 1.5 مليار ليرة لإقامة معارض في الداخل والخارج للمنتجات الصناعية وتمكين وزارة الصناعة من أداء دورها في عملية التمويل. وردّ مجلس الوزراء على ضرورة التنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة وإيدال المخصص لهما أصلاً إعتمادات لهذه الغاية.

9-السياحة الصناعية

- تشجيع ودعم الصناعة السينمائية والتلفزيونية لإنتاج أفلام ومسلسلات وبرامج تظهر جماليات المناطق اللبنانية والثقافة والتقاليد والإمكانيات الخدماتية والجغرافية وخلافها.
- تشجيع السياحة الصناعية في لبنان وتأمين مستلزماتها الفنية والخدماتية عبر :
  - نشر البرامج الوثائقية الإعلامية والإعلانية حول المؤسسات الصناعية من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التوصل الإجتماعي
  - تضمين برامج الرحلات السياحية في لبنان زيارات ميدانية الى المصانع والمزارع النموذجية وتنظيم زيارات متخصصة لرجال الأعمال بربط السياحة بالأعمال.
  - تشجيع وتحفيز القطاعات الزراعية والصناعية على إعتماد أقصى ما يمكن من إجراءات بيئية.

وفي هذا المجال :

- تتابع الوزارة العمل المتواصل بالتعاون مع وزارة الإعلام ووزارة السياحة بهدف الترويج للسياحة الصناعية عبر نشر البرامج الوثائقية الإعلامية والإعلانية حول المؤسسات الصناعية من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الإجتماعي.

10- تطوير المهارات والتخصص وتأقلم البرامج التعليمية مع إحتياجات سوق العمل

- إدخال المناهج التطبيقية بشكل فاعل في البرامج التعليمية : معلوماتية- لغات- سكرتاريا- محاسبة- اعمال يدوية ومهنية سريعة (خياطة- أعمال منزلية –ميكانيك بسيط- إبتكار- فن....)
- تطوير التعليم المهني والتقني والعالي ليتكامل مع متطلبات وحاجات سوق العمل في القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) وإقتصاد المعرفة وتشجيع وتعزيز تدريس اللغات العربية والأجنبية وتقنيات التواصل والإنفتاح وضمان جودتها.
- تشجيع التدريب المهني في المصانع وفي المناطق الصناعية وتضمين برامج الرحلات المدرسية السنوية زيارات الى المصانع والمنشآت الزراعية المتطورة لتقريب النشء الجديد من إنتاجه الوطني وحثه على إعتماده والدفاع عنه وتفضيله على الإنتاج الأجنبي.
- التعاون مع الجامعات والمعاهد والمدارس لتضمين المناهج التعليمية ما يضمن زيادة الوعي لأهمية إستهلاك المنتجات اللبنانية وربطه بالإنتماء الوطني والإفتخار القومي.
- تشجيع الصناعيين على زيارة المدارس والمعاهد والجامعات وعرض مراحل الإنتاج في أفلام مصوّرة
- نشر ثقافة ريادة الأعمال وإتخاذ المبادرات ومجالات الأعمال الإبتكارية الفردية والجماعية وتطويرالفكر التكاملي وفرق العمل المنتجة المتناغمة.

وفي هذه المجالات عملنا ونعمل على :

- تشجيع الصناعيين على الإستفادة من برامج التدريب (برنامج Switch Med Green،.. ورش العمل، Creative industries, CELEP، IECD، ISO14000 ...)
- متابعة تنفيذ مشروع " Switchmed" الممول من قبل الإتحاد الأوروبي ويغطي ثماني بلدان منها لبنان ويهدف إلى إنشاء نظام مراقبة لكفاءة إستخدام الموارد (RECP) لتصبح المصانع صديقة للبيئة بحسب الشروط والمعايير المحددة مسبقاً.
- بناء قدرات الوزارات ومقدمي الخدمات لناحية إعتماد مراجعة بيئية معتدلة.تقوم الوزارة بمتابعة تنفيذ مشروع تمكين المجتمعات المحلية وسبل كسب العيش (CELEP) الذي بلغ فصله الرابع بالتعاون مع منظمة يونيدو. ويهدف هذا المشروع إلى خلق فرص عمل وتمكين الإبداع في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان من خلال نقل التكنولوجيا والتدريب على المهارات بالتعاون مع وزارة

الزراعة تم التركيز على نقل المعرفة في مجالات الألبان والعسل وزيت الزيتون والمربى والمخللات والفواكه المجففة. وبعد عدة جولات، تم اختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات المتخصصة في منتجات تجهيز الأغذية للإستفادة من المعدات والتدريب والعمليات المبتكرة، وكذلك من تطوير الهوايات وعناصر التصميم الجرافيكي للارتقاء بعرضها. وعملت وزارة الصناعة واليونيدو على توجيه المستفيدين من برنامج CELEP حول كيفية مواجهة وباء كورونا.

- تفعيل التنسيق بين الوزارة واليونيدو ومركز LCEC للطاقة والمشاركة في تنظيم مؤتمر بيروت السنوي للطاقة يشارك فيه 800 خبير ومهتم من لبنان والعالم بتبادل المعلومات وتطويرها ونشر فكر ترشيد الطاقة والحوافز الضرورية لذلك بين المصانع.

- تشجيع مفهومي التخصصية والتكامل في الإنتاج بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في قطاعات المفروشات - البناء- الصابون - الأجبان والألبان - الجزينيات (سكاكين - ملاعق.).

- المشاركة في الأبحاث العلمية الصناعية لترسيخ مفهوم الصناعات الخضراء وتعميمه

- تنظيم ورش عمل مع الشركاء (ليبنور – معهد البحوث الصناعيّة – برنامج الجودة ((QUALEB + مؤسسات من القطاع الخاص لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات CE : Markو...ISO 14000

- إقتراح إستراتيجية البحث العلمي لدى معهد البحوث الصناعية منذ العام 2015.

- تعاون وتنسيق دائم ومستمر بين الوزارة والجهات المعنيّة لتحفيز عوامل الإبتكار والتطوير (وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنيّة جمعيّة الصناعيين ومعهد البحوث الصناعيّة والمجلس الوطني للبحوث العلمية).

- دعم دائم ومستمر لبرنامج ليرا (LIRA) حيث تقوم الوزارة برعاية المنتديات السنوية للتكنولوجيا والإبداع الصناعي لتكريم ودعم المبدعين في القطاع الصناعي وتم خلال العام 2018 تقديم 73 مشروعاً يخدم أغراضاً صناعية وتطويرية وتحديثية في المجالات التالية: الطبية والتجهيزات الصحية - تطبيقات الروبوتيكس - الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة - المشاريع البيئية - تدوير النفايات وتحويلها إلى طاقة - شبكات المعلوماتية والتواصل- السلامة العامة. وقد تم إنجاز مشروع تحويل برنامج انجازات البحوث الصناعية "ليرا" من برنامج الى جمعية، وتم التوافق على بنود المشروع وعلى إطلاق الجمعية تحت مسمى IRA-LEB مطلع العام 2021، والتقدم بطلب علم وخبر الى السلطات الرسمية المختصة بهذا الشأن .

- تفعيل العمل بإتفاقيّة التعاون الموقّعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعيّة الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليميّة من الحاجات التصنيعيّة ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك من خلال:

  - قيام الصناعيين بزيارات إلى المعاهد والجامعات.
  - استقبال الطلّاب من مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنيّة.

- كسر حاجز الرفض والعدائيّة بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنيّة.
- ربط استهلاك المنتجات المحليّة بالإنتماء الوطني.
- إدخال ما أمكن من حاجات إنتاجية وتقنية ضمن البرامج التعليمية.

- متابعة تنفيذ مشروع تمكين المرأة الذي يغطي 7 بلدان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ويستمر هذا المشروع لمدة خمس سنوات وهو الآن في مرحلته الثانية التي ستنتهي عام 2022 بتمويل من الإتحاد الاوروبي بقيمة 12 مليون يورو ويهدف إلى منح قروض بشروط ميسرة للشركات الناشئة التي تديرها النساء بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني والفني المستمر من خلال التدريب على كيفية التسويق وتصدير المنتجات.
- تحضير مشروع مع يونيدو يتعلق بتحسين نوعية التعليم في المركز الوطني للتدريب المهني في الدكوانة من خلال تنظيم دورات متخصصة وسريعة للعاملين والمبتدئين، ولا يزال المشروع يحتاج إلى تمويل.

- أقرّت وزارة الصناعة ومكتب وزير الدولة للتنمية الادارية عام 2018 التصميم المتكامل النهائي "للمنصّة الالكترونية للتعاون الجامعي – الصناعي"، وهو مشروع بدأ العمل عليه أواخر عام 2018 ممولّ من الاتّحاد الأوروبي ضمن برنامج الدعم التقني للحكومة اللبنانية، ونفذته شركة Crown Agents البريطانية وأعلن عن إنجازه عام 2020 . والمنصّة الالكترونية حاضنة للمعلومات عن القطاع الصناعي بحاجاته ومنتجاته وفرص تحديثه وتطويره، وعن القطاع الاكاديمي الجامعي والطلبة والخريجين باختصاصاتهم المتنوّعة الممكن أن تتوافق مع حاجة المؤسسات الصناعية لليد العاملة المتعلّمة والتي تحتاج إلى صقل الخبرات والتدريب، فتصبح أكثر قدرة وأكثر خبرة على مواجهة التحدّيات.

- بتاريخ 202/6/22 تم توقيع مذكرة تعاون بين وزارتي الصناعة والاعلام بهدف توثيق وتفعيل العمل المشترك بينهما، وإقتناعاً منهما بأن التعاون في مجالات الاعلام ووسائل التواصل الحديث بكل أشكاله من مكتوب ومرئي ومسموع ورقمي، الى دراسات وبرامج مشتركة وتدريب، يشكل قاعدة متينة لتطوير الصناعة والدعوة الى الإستثمار فيها، بما يعود على الاقتصاد اللبناني ككل وعلى المواطنين عامة والصناعيين منهم بشكل خاص بالفائدة، الأمر الذي يشجع الفريقين على التنسيق والتعاون بغرض نشر المعلومات الصناعية التي تخدم المصلحة الوطنية العامة . وقد وضعت الوزارة مشروع برنامج عمل تنفيذي للمذكّرة.
- متابعة العمل على إستكمال الإجراءات الإدارية لتفعيل عمل كولييباك،

- مصلحة الدراسات الإقتصادية والإنماء الصناعي خاصة والمصالح الأخرى بشكل عام في الوزارة أصدرت العديد من الدراسات والأبحاث الدوريه التي تعنى بالصناعة الخضراء والتنمية المستدامة، حيث تم نشر قسم منها على الموقع الإلكتروني للوزارة (www.industry.gov.lb) ومنها :
  - الرؤية الاقتصادية الشاملة (لبنان- الاقتصاد 2025)
  - التنمية المستدامة

- تقرير موجز حول المبادرات والسياسات التي أطلقتها وزارة الصناعة والمبادرات المستقبلية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 (SDGs).
- الإبتكار لتنمية صناعية مستدامة
- نظام الإنذار المبكر لسلامة الغذاء
- تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط
- خطة وزارة الصناعة لفرز وجمع وترحيل النفايات المنزلية والصلبة
- مشروع وزارة الصناعة المستدام لمعالجة النفايات المنزلية الصلبة
- بحث إقتصادي سياسي إجتماعي قانوني شامل بعنوان " تحصين دور لبنان الإستراتيجي لمواجهة تداعيات التطبيع على المستوى الإقليمي".
- التبعية الإقتصادية
- الدبلوماسية الإقتصادية
- النانوتكنولوجي
- الميكاترونيك
- إنجاز سبعة عشر دراسة جدوى إقتصادية لمشاريع صناعية:
  - ✓ الخيوط الطبية الجراحية
  - ✓ إنتاج خيط الحرير في لبنان
  - ✓ إنتاج الحليب المجفف
  - ✓ استعمالات صناعية لنبتة الحشيشة او القنب المشرعة حديثاَ
  - ✓ الفيتامينات والمتممات الغذائية
  - ✓ الصناعة الإستخراجية للزيوت الأساسية
  - ✓ صناعة الدراجة الكهربائية
  - ✓ صناعة الالواح الشمسية
  - ✓ صناعة توربينات الرياح
  - ✓ صناعة أقلام الألوان الشمعية
  - ✓ صناعة الأزرار
  - ✓ مستحضرات التجميل: صناعة، فرصة و تكنولوجيا
  - ✓ الذرة فرص و صناعة
  - ✓ صناعة جبنة الكاشكافال
  - ✓ المستودعات الزراعية
  - ✓ صناعة أدوات المائدة
  - ✓ صناعة معاجين الأسنان

- كما وضعت الوزارة عدداً من إقتراحات **المشاريع (Concept Notes Projects)** الهادفة إلى تنمية القطاع الصناعي في كافة المناطق اللبنانية ولاسيما المناطق الريفية وتعمل الوزارة مع الجهات المانحة على تأمين التمويل اللازم لتنفيذها وهي:

  - تنفيذ البنية التحتية للمناطق الصناعية.
  - 10 مراكز طوارئ للمناطق الصناعية المتواجدة حول بيروت
  - بناء/ تطوير البنية التحتية لتسع مناطق صناعية موجودة
  - مشروع دعم التحول إلى الطاقة المتجددة
  - مشروع إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية
  - مشروع المسح الصناعي
  - إحداث 7 مراكز للمصالح الإقليمية في المحافظات تتضمن مراكز إبتكار وتوجيه كما تدريب لتطوير المؤهلات.
  - تدريب وتوجيه ممثلي وسائل إعلامية تدريب في مجال: الإعلام في خدمة الصناعة والإطلاع على الخبرات المتقدمة.
  - دعم الإستثمار في الطاقة المتجددة و كفاءة إستهلاك الطاقة في مبنى وزارة الصناعة
  - أبحاث و تطوير IRALEB: Technology Transfer for Innovative Industrial Research Applied Projects (Y.I.R.A.P - Youth)

11- الإعلام من أجل الصناعة

- تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى المنتجات الوطنية.
- تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية وربط استهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني وإظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الوطني وإزدهار الوطن.
- السعي لدى وسائل الإعلام المحلية لتقديم مساحات إعلامية مناسبة وإعلانية للصناعة والزراعة اللبنانية كما منصات الأعمال مجانا أو بأسعار رمزية لاسيما تضمين البرامج الصباحية المرئية والمسموعة فقرات ترويجية وتوعوية للمستهلك تتضمن أهم الأخبار الصناعية والزراعية والخدماتية (جوائز - نجاحات - إبتكارات - حلول- منتجات.....) .

- تشجيع إنتاج البرامج الوثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية وتشجيع المجتمعات الريفية على العودة الى الزراعة السليمة وإعتماد الطرق الحديثة لإنتاج أفضل بإستعمالات بيئية أمثل.
- تخصيص يوم سنوي إعلامي للصناعة الوطنية و تنظيم أنشطة ملائمة للمناسبة.
- التغطية الإعلامية الفاعلة للأنشطة والقرارات والمشاريع
- التيويم المستمر للصفحة الإلكترونية العائدة للوزارة
- تحضير مشروع مجلة إلكترونية للوزارة للإعلام والإعلان وفايسبوك وتويتر.

ختاماً

إن وزارة الصناعة ومنذ بدء العمل عام 2013 على وضع رؤيتها التكاملية (لبنان الصناعة 2025) آلت على نفسها إلاّ أن تعطي سياسات التنمية الصناعية الريفية الحيّز الأكبر من بنود هذه الرؤية ، نظراً للدور الإستراتيجي التي تلعبه سياسات التنمية الريفية في تنمية وتنشيط منظومة الإقتصاد الكلي، وتنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة SDG's 2030 التي أدرجتها الوزارة في رؤيتها التكاملية ولاسيما الأهداف ذات العلاقة المباشرة وغيرالمباشرة بالقطاع الصناعي (1و3 و7و9 و11و12و13و16و17).

إن فريق التخطيط الإستراتيجي لوزارة الصناعة خلال فترة التحضير لوضع الخطة الإستراتيجية للوزارة سنة 2016 قام بزيارة كل الجهات المعنية بالقطاع الصناعي من جمعية الصناعيين، ليبنور، معهد البحوث الصناعية ، وغيرها وإلتقى العديد من الصناعيين، عقد معهم جلسات مطولة حيث إطلع منهم على مطالبهم ومشاكلهم في القطاع الصناعيين ولا سيما أصحاب المؤسسات صغيرة وأصحاب الصناعات الحرفية في الأرياف اللبنانية وتم الإطلاع على المشاكل والتحديات التي تواجههم وسبل معالجتها. بعد ذلك **بادرت الوزارة إلى إدراج البرامج والمشاريع والمبادرات والنشاطات الهادفة إلى تنمية الصناعة في المناطق الريفية في الخطط الإستراتيجية التنفيذية لتنمية القطاع الصناعي الأولى (2016-2020) والثانية (2020-2025) وآلياتها التنفيذية** التي تتضمن كافة المشاريع والبرامج والأنشطة والمبادرات المنوطة بكل مصلحة ودائرة في وزارة الصناعة والتي تعمل وزارة الصناعة على متابعة تنفيذها حالياً.